وان كان منكّرا فقد يكون للتقوي وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي
وغيره والى هذا اشار بقوله الا ان قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقديره كونه اي
المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان
يقدّر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى تاكيدا لفظا وقدّر عطف على جاز يعني ان افادة
التخصيص مشروطة بشرطين احدهما جواز التقدير والآخر ان يعتبر ذلك اي يقدّر انه
كان في الاصل مؤخرا والّا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم الا التقوي الحكم سواء جاز تقدير
التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدّر او لم يجز تقدير التاخير اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز
ان يقدّر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا
للتخصيص لانه اذا أخّر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله
في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى لا لفظا بان يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله
واستثنى السكاكي المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال
من الضمير يعني قدّر ان اصل رجل جاءني جاءني رجل على ان ليس بفاعل بل هو بدل من ضمير
في جاءني كما ذكر في قوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله
من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا
في الاصل على انه فاعل معنى ولولا انه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرّف فانه يجوز وقوعه
مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المعرّف
ثم قال السكاكي وشرطه اي شرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير فيه ان لا يمنع

من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مرّ ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون
قولهم شرّ اهرّ ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول يعني تخصيص
الجنس فلامتناع ان يراد المهرّ شرّ لا خير لان المهرّ لا يكون الا شرا واما على التقدير الثاني يعني
تخصيص الواحد فلنبوّه عن مظان استعماله لنبوّ تخصيص الواحد عن مواضع استعمال
هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهرّ شر لا شرّان وهذا ظاهر واذ قد صرّح الائمة بتخصيصه حيث
تاوّلوه بما اهرّ ذا ناب الا شرّ فالوجه اي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من
التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع
اهرّ ذا ناب لا شرّ حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما كان من تخصيص الجنس او الواحد
وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع
التقدّم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى
فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكّم وكذا تجويز الفسخ دون الفاعل تحكم لان امتناع
تقدم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في ان يقال في نحو زيد قام انه كان في الاصل قام
زيد فقدّم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في جرد قطيفة انه كان في الاصل صفة فقدّم وجعل
مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا في العطف في ضرورة الشعر
فمنع هذا مكابرة والقول بانه حال تقدم الفاعل يجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل
وهو محال بخلاف الخلو عن التابع كالبدل لان هذا اعتبار محض ثم لا نم انتفاء التخصيص في نحو رجل
جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي من التهويل

Copyright © King Saud University